

عملية تجميل للاقتصاد السعودي



الكاتب : جمال خاشقجي
تاريخ الخبر: 19-03-2016

الاقتصاد السعودي في حاجة إلى عملية تجميل، فهو غير متناسق، مثقل بالدهون في بعض جسده إلى درجة التشوه، رشيق في منطقة أخرى، لذلك لا بد من عمليات جراحية لشفط تلك الدهون التي تثقله وتشوه محياه الجميل في قطاعات أخرى.

يبدو أن الدولة في مدد إجراء تلك العملية، فقبل أيام صدر قرار لم تنتبه إليه الصحف، يقضي بسعودة قطاع بيع وصيانة الهواتف المحمولة. بالطبع الخبر غير مهم إذا كان القرار معنياً فقط بهذا القطاع، الذي لا يمثل نسبة مهمة في الاقتصاد الوطني، فالعاملون فيه لا يتجاوزون 20 ألفاً، وبضعة آلاف أقل من المستثمرين، ولكن إذا كان كما يتزدّد في أروقة وزارة العمل والتخفيط، فإنه «البداية» لسعودة قطاع التجزئة بالكامل، فهذا سيعمل فرقاً هائلاً في بنية الاقتصاد السعودي، وبيئة العمل ومحفزاته، بل سيغير تفاصيل الحياة الاجتماعية للمواطن بتقليل المدن، وتخفيض الازدحام، وتنظيم ساعات العمل، وارتفاع مئات الآلاف من المتاجر الفائضة عن الحاجة، والتي جعلت مدينة كالرياض تفوق مدن العالم في نسبة الأمتار المخصصة للتجارة، بالنسبة إلى عدد السكان. هذه حال تشوّه هائلة حان الوقت للاعتراف بها وإجراء جراحة لاستصالها، ولكنها ستؤدي إلى تلك الجملة البغيضة التي يكرهها بالتأكيد الاقتصاديون في وزارتي المالية والتخفيط: «انكماش الاقتصاد»، ولكن هل هذا سيء للاقتصاد الكلي السعودي؟

الاقتصادي السعودي والكاتب برجس البرجس يرى أن المملكة في حاجة إلى اقتصاد إنتاجي يحررها من الاعتماد المبالغ فيه على النفط، الذي يعاني الآن وستظل معاناته قائمة سنوات عدة، مع توافر فائض في الإنتاج يصل إلى بليون برميل خلال السنوات الثلاث

المقبلة على الأقل. إنه يريد زيادة في الناتج القومي، وكذلك خطة ماكينزي التي ينتقدها تزيد الأمر ذاته، ولكن متاجر التجزئة والخدمات والمطاعم المدارة والمملوكة من أجانب لا تصب في تلك الزيادة، التي تتعكس في قدرة المملكة على تنويع مصادر دخلها ليحفز اعتمادها على النفط، إنها أصلاً ليست مصادر دخل.

في ظل معطيات سوق النفط يكون الانكماش الحل المناسب، إذ سيختفف أيضاً من أعباء دعم السلع ومعيشة بضعة ملايين من البشر لا يضيفون ناتجاً إلى الاقتصاد الوطني، لا في شكل ضرائب ولا تصدير، ما يستوجب أن كل المعطيات تشير إلى ضرورة تكيف الاقتصاد مع سعر برميل نفط منخفض، وحتى لو حصلت المعجزة وعادت أسعار برميل النفط إلى الثمانين دولاراً لتخطيء كلفة حاجات الدولة الأساسية، وهي رواتب الموظفين التي بالكاد تتوافر بسعر البرميل الحالي، الذي يحوم حول الثلاثين دولاراً، ليتوجه ما فوقها إلى مشاريع التحول الوطني والقطاع الخاص. فعلينا الاتعاظ بتجربة الطفتين، طفرة السبعينيات في القرن الماضي، وطفرة العشرينية الأولى من هذا القرن، التي فتحت شهيتنا لإنفاق من لا يخشى الفقر، فلا نكرر خطأهما، ونتبع سياسة نبي الله يوسف الاقتصادية المرورية في كتابه الحكيم: «يُوْسُفُ أَيْهَا الْصَّدِيقُ أَفْتَنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سَمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عَجَافٌ وَسَبْعٌ سُنْبُلَاتٍ حُضْرٌ وَأَحَرَّ يَابِسَاتٍ لَعَلَّي أَرْجُعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ * قَالَ تَرْزُعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْنَمْ فَدَرْزُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا فَمَا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شَدَادٌ يَأْكُلُنَّ مَا قَدَّفْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا فَمَا تُحِصِّنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُعَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ».

فلكي تكون كل أعوامنا مما يغاث الناس فيها ويعصرون علينا رفع قرشنا الأبيض ليومنا الأسود، وهو تقريباً ما نفعله الآن، إذ يمضي اقتصاد المملكة مستقراً، بفضل قروشنا البيضاء التي تفيض على تريليوني ريال، ولكن انخفاض أسعار النفط والتزامات الدولة عزمت تشاوئم الاقتصاديين خوفاً عليها، ما لم تحصل عمليات ترشيد وإصلاح بنويي في الاقتصاد، وهو ما يبدو أن ولی العهد الأمير محمد بن سلمان منكب عليه، من خلال مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الذي يضم وزراء وخبراء يديرون ويخططون لأخطر تحدٍ يواجه المملكة.

اشتهر د. برجس بمقالته المفصلية «خطة ماكينزي 246» التي قد تكون أكثر المقالات انتشاراً وقراءة العام الماضي، إذ تداولها السعوديون بالبريد الإلكتروني ورسائل «واتس آب» وأضحت حديث المجالس، والجيد أنها لم تخضب أحداً. وغير الجيد، أنه لم يرد أحد أن

يوضح ما إذا بالغ الدكتور في تشاوئه، ما يشي بأن مخاوفه التي أوضحتها في المقالة حقيقة وتستدعي الاحترام والمناقشة. وقد تواصل معه كثير من المسؤولين يطلبون رأيه، ولكنه يريد شفافية أكثر وحواراً أكثر صراحة حول هذا التحدي الكبير.

أهم ما جاء في مقالته هو الجملة الآتية: «وزارة التخطيط والاقتصاد أوكلت مهمة إعداد خطة المملكة العربية السعودية ما بعد النفط، التحول إلى الاستثمار والإنتاجية، إلى شركة ماكينزي الاستشارية، التي اعتمدت خطة (2-4-6) وهي ترمز إلى: (2) أي مضاعفة حجم اقتصاد المملكة في 15 عاماً ليصل إلى 6 تريليونات ريال، وترمز الـ (4) إلى أن القطاع الخاص سيستثمر 4 تريليونات دولار، أي 15 تريليون ريال خلال الـ 15 سنة المقبلة ليولد 6 ملايين وظيفة للسعوديين، وهي الرمز الأخير (6)».

يعتقد برجس البرجس بأن شرط ماكينزي لمضاعفة حجم الاقتصاد بضخ 15 تريليون ريال في الاقتصاد كي يستطيع توفير 6 ملايين وظيفة للسعوديين، مستحيل! وهو محق في ذلك، فاحتياط المملكة يزيد بقليل - قبل السحب الحالي منه - على 2.6 تريليون ريال، وموجودات القطاع الخاص في الداخل والخارج لا تزيد على 3.5 بليون، واحتمال أن تأتي استثمارات أجنبية لتعطية الفرق هو أكثر من مستحيل، فما الحل؟

هذا سبب آخر كي تكون عملية «كمش الاقتصاد» بيد الدولة لا بيد عمرو، لنعيد النظر في الأولويات. أيهما أهتم، أن تحقق المملكة رقمًا متقدماً بين اقتصادات الدول النامية، وتحتفظ بموقعها بين مجموعة الدول الـ 20 الذي تفخر به، والذي يعتمد في حقيقته على أسعار النفط المرتفعة، وبين توفير حياة سعيدة ووظيفة لمواطنيها؟ أعتقد بأن الأولوية يجب أن تعطى للخيار الثاني سياسياً واقتصادياً معاً، فتوفير بيت، وتعليم جيد، ورعاية صحية، وحياة سعيدة أفضل من أرقام نلوح بها ولا تنعكس على حياة المواطن.

لعل حتى د. برجس سيختلف معي هنا، إذ إن «الانكماش» عبارة لا يحبها الاقتصاديون كما ذكرت، فهو يريد اقتصاداً إنتاجياً تصديرياً يكون موازيًا لدخل النفط الذي لا يريد أحد أن يكون المصدر الأساس للدخل، ولكن كيف ستحقق ذلك الاقتصاد في ظل المعطيات السابقة، ومع حال التشوه التي يعيشها الاقتصاد الحالي؟

ليكن انكماشا موقتاً، أو لنقل تصديقاً لواقع السوق حتى تتحقق معادلة «خلق الوظائف للسعوديين» لا «خلق الوظائف فقط»، وبعدما تستقر هذه المعادلة، وتترسخ ثقافة العمل بيننا، وتظهر طبقة عمالية وتجارية سعودية، وستعيد موقعها بوصفها طبقة وسطى



مُدْرَكَة لِلتنمية، فَنَتَوْسِع بَعْد ذَلِك إِلَى مَا نَشَاء، وَكَيْ لَا نَكُون كَالْكَرِيمِ الَّذِي أَطْعَمَ ضَيْفَهُ
وَأَهْلَكَ أَهْلَهُ.



UAE71NEWS